مجلس المحافظة على علم بمذكرات شراء مزورة

(المدى) تكشف بالأرقام عن حالات فساد مالي في محافظة المثنى

المثنى - عدنان سمير دهيرب

بعد عامين من سقوط النظام المباد خصصت ملايين الدولارات ومليارات الدنانير لتنفيذ مشاريع خدمية وجمالية. مبالغ صرفت في هذه الاتجاهات أكثر بأضعاف كثيرة عما صرف خلال سنوات طوال على مستوى العراق.

ثلاثون تقريراً للرقابة المالية لم يدققها المفتشون العامون في الوزارات المعنية

وتعددت المنظمات والقوات والدول التي صرفت هذه الأموال ولكن هذه الأموال لم يتلمس المواطن وعموم المجتمع نتائجها بشكل مباشر أو غيرت من النقص الفادح في مختلف حاجاته الأساسية وخاصة البلدية والماء والمجاري مثلما هي عليه. وإذا كان لابد من ذكر المتغيرات فإنها هوامش لأشياء جوهرية ظلت غائبة من دون معالجات.

ويرى معظم الناس والمهتمين أن ذلك يعود إلى أحد أهم الأسباب هو الفساد المالي والإداري المستشري في مختلف دوائر الدولة الرسمية وشبه الرسمية.

وقد صدر القانون رقم ٥٥ لسنة ٢٠٠٤ والقاضي بتأسيس المفوضية العامة للنزاهة والقانون ٥٧ لسنة ٢٠٠٤ لتأسيس مكاتب المفتشين العامين في وزارات الدولة كافة لمعالجة الفساد الإداري. وهذه الجهات تتسلم المعلومات والتقارير المالية من دوائر الرقابة المالية في المحافظات أو من بعض الموظفين والمواطنين.

وقبل هذا التاريخ من صدور قانون تأسيس هاتين الجهتين فإن الرقابة المالية التي أسست عام ١٩٢٧ لديها من الخبرات والإجراءات والخبرة في العمل وفق أصول أحوال مالية وقانونية متعارف عليها عالمياً، غير أن تقاريرها الآن تقدم إلى المفتش العام ومجالس المحافظات.

وفي محافظة المثنى علمت (المدى) من مصادر موثوق بها ضمن جهات مختلفة أن (٣٠) تقريراً رفعته الرقابة المالية عن معظم دوائر المحافظة إلى دوائر المفتشين العامين في الوزارات المعنية ومجلس المحافظة. ولكن لم يحصل أي إجراء إضافة إلى قيام المفتشين العامين في الوزارات بالاعتماد على الإجابة المرفوعة من قبل الدوائر المعنية بتقرير الرقابة المالية من دون قيام هذه الدوائر بالتحقق من صحة الإجابة ودقتها تمهيداً لمنع تكرار مخالفات كهذه مستقبلاً إضافة إلى توجيه المسؤولية التقصيرية للمنتسبين وبيان أسباب الهدر في المال العام.

إضافة إلى غياب الدور المعول عليه في ممارسة الفساد من قبل مجلس المحافظة نتيجة لإطلاعه على التقارير المرفوعة حول هذه التجاوزات من جهات مختلفة.

وأكدت المصادر التي رفضت نشر أسمائها بسبب منع دوائرهم من التصريح أن ظهور المفتش العام وهيئة النزاهة كرأس حربة لمحاربة الفساد الإداري قد أهمل دور الرقابة المالية والذي هو أكثر كفاءة من غيره نتيجة للتاريخ الطويل والخبرات المتراكمة والأسس العلمية والخطط التي عمل عليها هذا الديوان في متابعة الأنظمة والقوانين وكشف حالات الخرق لها وتأشير التجاوز على المال العام وفق القواعد المتعارف عليها عالمياً.

وأشارت المصادر إلى أن هذا الديوان لم يحظ بالدعم المعنوي الذي تم توجيهه نحو دائرة المفتش العام والتي هي جزء من هذه الدوائر والمؤسسات المتهمة بالفساد إضافة إلى عدم وضوح الرؤية وحداثة التأسيس وقلة الانتشار لهيئة النزاهة.

وأن المتتبع لعمل ديوان الرقابة المالية يؤشر قيامه بتأشير حالات الخلل في محافظة المثنى وإبلاغ مراجعه فيها والتي بدورها اخطرت الوزارات والدوائر المعنية بتلك التجاوزات والتي تتركز حول الهدر في المال العام.

وإساءة استخدامه وعدم تحقيق ما كان مخططاً له إضافة إلى عدم التزام هذه الدوائر بالرد على ديوان الرقابة المالية بموضوعية وشفافية لمعالجة نقاط الخلل المشار إليها.

وترى هذه المصادر ضرورة أعطاء ديوان الرقابة المالية في العراق الدور الذي كلف به بموجب القوانين لحماية المال العام من سوء التصرف لكونه جهازاً أكثر كفاءة وخبرة وفاعلية. وإلزام الدوائر المعنية بالإجابة على هذه الملاحظات.

وحصلت (المدى) على تقارير وصلت إلى مجلس المحافظة وغيرها من الجهات من دائرة الرقابة في المثنى تكشف عن خروقات مالية واختلاسات في عدد من الدوائر لا نود نشرها ونحتفظ بأسمائها. فمثلاً أن أحدى الدوائر خصص لها مبلغ (١١) مليون دينار لإنشاء مشروع في قضاء الخضر تم التخصيص يوم ٢٠٠٤/١٢/٣٠ وتسلم العمل يوم ٢٠٠٤/١٢/٣٠ وذات الدائرة خصص لها مبلغ (٤١) مليون دينار لصب ساحة في مخزن الدائرة يوم ١٢/٢٩ وتم تسلم يوم ١٢/٣١ قبل نهاية العام.

ودائرة أخرى حصلت على الموافقة لشراء (١٠٠٠)م٢ من الكاربت غير انها اشترت (٣٠٠٠) م٢ بسعر المتر الواحد ٤ دولارات (وفي السوق يباع بدولار واحد) وبمبلغ إجمالي مقداره (١٢) ألف دولار.

وشراء ٤٥ منضدة كتابة بمبلغ أربعة ملايين و٩٥٠ ألف دينار وتم تسلم ٢٥ منضدة كتابة فقط وبنوعية أقل من دون تغيير في السعر ولم يتم تسم البقية (٢٠) منضدة كتابة حتى بعد شهرين من الشراء كما لم تقم دائرة أخرى بالإجراءات المناسبة لتحديد مصير الأسلحة التي كانت موزعة لمنتسبيها قبل الأحداث العسكرية.

وكشفت التقارير وجود تحريف في أصل مذكرات إحدى الدوائر مما يشير إلى احتمال وجود تلاعب بهدف الاختلاس في المذكرات المرسلة إلى الخزينة (النسخة البيضاء) حيث تأكد وجود اختلاف كبير بين النسخ المذكورة أعلاه والنسخة الحمراء التي تحتفظ بها الدائرة وهي تشير إلى مبلغ (١١٠) آلاف دينار والنسخة البيضاء (٣٧٤) ألف دينار ونسخة حمراء أخرى بمبلغ (١١٠) آلاف دينار والبيضاء (٦٥٠) ألف دينار ونسخة حمراء بمبلغ (١١٠) آلاف دينار والبيضاء (٣٩٦) ألف دينار.

ومضت المصادر إلى القول أن الفساد الإداري يعود إلى :

١- سوء تصرف الدوائر في عدم وضع خطط وبرامج لتنفيذ مشاريع معينة وفق أولويات حاجة المحافظة.

٢- غياب الحرص على كيفية صرف الأموال.

٣- عدم وجود لجان تسلم كفوءة علاوة على تكرر اللجان متبادلة في الأدوار، فنراها مرة لجاناً منفذة ومرة أخرى متسلمة.

الشركة العامة للنقل الخاص في ضياع

طارق الجبوري

إذا كانت الفوضى التي سادت بعد سقوط الصنم في نيسان ٢٠٠٣ كانت مبرراً لتقاعس الكثير من دوائر الدولة في أداء واجباتها، فإن مرور كل هذه الأشهر كان يفترض أن يكون كفيلاً بأن تعمل كل دائرة وضمن اختصاصها على معاودة النشاط وأداء أفضل لموظفيها خاصة بعد التحسن الذي طرأ على رواتبهم.

لكننا للأسف نجد الكثير من الدوائر ومنها الخدمية ارتضت حالة اللا مبالاة والخمول ومنها الشركة العامة للنقل الخاص التابعة لوزارة النقل التي لا ندري ما مهماتها في هذه المرحلة كما يقول عدد من المواطنين في عدة رسائل بعثوا بها إلى (المدى) وهم يصفون فيها معاناتهم من ارتفاع أجور النقل في سيارات النقل الخاص وسوء الخدمات المقدمة في مرآب الشركة بل أن بعضها غادر لكونه (كراجاً) للنقل الخاص.ويذكر هؤلاء المواطنون ومنهم أسامة عباس ومطرود حسين ونمير العادلي والحاجة أم علاء: أن أجور النقل قد ارتفعت لأكثر من أربع مرات فبعد أن كانت (٥٠) ديناراً ارتفعت الأجرة في سيارات (التاتا) إلى (١٥٠) ديناراً وفي أغلب الأحيان (٢٥٠) أما سيارات (الكيا) فبعض سائقيها يتقاضون (٣٥٠) ديناراً والآخرون بين (٥٠٠ إلى ٧٥٠) ديناراً.. إنها اجور كيفية يتحكم بها السواق ولا دور للشركة في هذا الموضوع. هل مهمة الشركة إعطاء المرآب للمتعهدين فقط من دون متابعة.إن دور الشركة ومنذ تأسيسها كان ضعيفاً وزاد الطين بلة كما يقول المثل حالة الفوضى التي نعيشها وعدم تطبيق النظام.(المدى) تقترح أما أن تعاود شركة النقل الخاص مهامها بشكل جدي ومنها مراجعة أجور النقل وحسب ما حدث من متغيرات وإدارة مرائبها أو إلغاء الشركة وتحويل موظفيها إلى دوائر أخرى وإلا فما جدوى وجودها إذا كانت عاجزة عن أداء الهدف الذي انشئت من أجله.

منذ تسعة أشهر وهواتف العديد من المشتركين في بدالة الكاظمية بلا حرارة

ما زالت آلاف العوائل تعاني من انقطاع الحرارة عن هواتفها في مناطق متعددة من بغداد وبرغم شكاواهم الكثيرة فإنهم لم يحصلوا على نتيجة ملموسة.

عدد من المواطنين المشتركين ضمن بدالة الكاظمية بعثوا برسالة جماعية قالوا فيها:

منذ الشهر السابع العام الماضي وهواتفنا عاطلة بسبب قطع الكيبلات حسب إدعاء موظف الاستعلامات في البدالة ويشيرون إلى أن مقابلة مدير البدالة أمر عسير بل مستحيل.. حتى نتمكن من معرفة الحقيقة كاملة: المهم إننا بعد كل هذه الأشهر نسمع أن هيئات فنية تعمل لإصلاح الكيبلات لكننا لا نجد لها أثراً في أي من مناطقنا.

(المدى) سبق أن طرحت هذا الموضوع مع نشر ما حصلت عليه من معلومات من مصادر في الشركة العامة للاتصالات حول توزيع هيئات وفرق عمل فنية لمتابعة تصليح الكيبلات ولكن ليس هناك من عمل ملموس يصب في خدمة هواتف المواطنين العاطلة.. (المدى) حصلت على معلومات تؤكد أن المشكلة الأساسية تكمن في عدم توفر الكيبلات بشكل كاف وعدم مطابقة البعض منها للمواصفات الفنية لأنها من مناشئ غير معول عليها.. وأن الشركة وكما يقال اشترت بعض المعدات من السوق المحلية لكنها رديئة واستوردت كيبلات من تونس ليست بالمستوى المطلوب فنياً كما إنها غير كافية ولا تسد الحاجة..

السؤال أين موقع وزارة الاتصالات وما هو دورها في توفير المواد لمواجهة الحاجات الآنية في الأقل وليس المستقبلية كما هو مفروض؟ ويبدو أن الوزارة في واد وشركة الاتصالات في واد آخر!

شرطة ذي قار يطالبون بإلغاء استقطاع مكافأة الانتخابات من رواتبهم

ابدى عدد كبير من منتسبي شرطة ذي قار استياءهم من قرار وزارتهم القاضي باستقطاع مئة الف دينار من رواتبهم كانوا قد تسلموها كمكافأة عقب الانتخابات ومطالبتهم باعادتها الى وزارة المالية. وقال احد افراد الشرطة بعد ان تسلمنا اكرامية الانتخابات التي شملت قوات الشرطة والحرس الوطني وحماية المنشآت لمساهمتهم في انجاح الانتخابات فوجئنا بورود كتاب الى قيادة الشرطة يطلب استقطاع المبلغ من رواتبنا وهذا الاجراء شمل الشرطة وحدهم ولم يشمل غيرهم، ونحن نطالب بالغائه ففيه غبن لمنتسبي الشرطة الذين لم يبخلوا في حياتهم للحفاظ على امن البلد ونجاح الانتخابات.

في حين قال آخر: ان صرف مبالغ كهذه من قبل الوزارة كما تعلم لم يتم بتصرف شخصي او خطا مطبعي ليتم تصحيحه وانما جاء عبر موافقات اصولية اشتركت فيها اكثر من وزارة، ونحن الشرطة بعد ان تسلمنا المبلغ انفقناه على عوائلنا ٠ وعلى المسؤولين ان لايحملونا أخطاءهم متمنياً ان لا ينعكس الخلاف بين القوائم الانتخابية على قوات الشرطة فبعضهم يعتبر ما تسلمناه رشوة من قائمة الحكومة وعلينا اعادته وهذا بحد ذاته اهانة.

واخيرا طالبت الشرطة بالغاء الامر وعدم مطالبتهم بتسديد المبلغ اسوة بقوات الحرس الوطني وحماية المنشآت.

مواطنون في ناحية الفهود يشكون تلوث مياه الشرب

وردت الى مكتب المدى في محافظة ذي قار شكوى من مواطني ناحية الفهود بشأن تلوث مياه الشرب في الناحية وملوحتها. وقال المواطن حسن جاسم:

لقد انتشرت الامراض الانتقالية وتعرض الكثير من المواطنين وخاصة الاطفال منهم لحالات الاسهال بسبب تلوث مياه الشرب التي يعود سببها الى ارتفاع مناسيب الفرات المالحة وتسربها الى مياه نهر دجلة حيث يمر النهران في الناحية مما يؤثر في نوعية المياه

في حين ذكر السيد جواد كاظم سببا آخر لتلوث المياه وهو مرور شبكة انابيب المياه وخاصة الانبوب الناقل المتآكل في مناطق المستنقعات مما ادى الى تسرب المياه الملوثة الى الشبكة التي تعاني الشحة، وهذه الحالة سببت لابناء الناحية الالتهابات المعوية الحادة والاسهال

وقد سجلت المراكز الصحية الكثير منها في الاونة الاخيرة.

درجات وظيفية حجزت لأبناء موظفي التربية في الحلة

الخريجون يتظاهرون ومديرية تربية بابل تفرقهم بخراطيم المياه

بابل / مكتب المدى

خرجت مجموعة من الخريجين في مدينة الحلة بتظاهرة سلمية أمام مديرية تربية محافظة بابل مطالبين بتعيينهم أسوة بأقرانهم الذين تم تعيينهم قبل فترة قصيرة.

وقال عباس صيعود أحد المتظاهرين: لقد تخرجنا منذ عام ١٩٩٠ وخدمنا في الجيش وانتظرنا كثيراً، وتأملنا خيراً، ولكن على ما يبدو أن (الوساطات) هي هي.

وأضاف: قبل ثلاثة شهور قمنا بتظاهرة أمام مبنى التربية والتقى بنا الدكتور حمادي العوادي مديرها العام عرضنا مطالبنا وقال لنا أن هناك شواغر ستحصل وأن هناك إحالات على التقاعد وجرى تسلم معاملات التعيين في يوم لم يعلم به إلا من له صلة بالمديرية ونحن الأغلبية لم نكن نعلم، وقد عاتبنا المدير وطلب منا رفع مذكرة لكن لم يتحقق الغرض وأن الغريب في الأمر أن هناك درجات وظيفية شاغرة بصفة معلم ومدرس خاصة بأولاد موظفي مديرية التربية، فلماذا هذا التمييز وأين تكافؤ الفرص والعدالة؟

أما مديرية التربية ممثلة بمديرها العام الدكتور حمادي العوادي فقد أجاب حين سألناه عن موقف المديرية من المظاهرة: (لقد استقبلنا ممثلي المتظاهرين وقلنا لهم أنه قد يتم تعيين (١٥٠٨) خريجين في القرى والأرياف استناداً إلى تعليمات وزارة التربية وقال هناك (٨٠٠) خريج وأن هؤلاء الخريجين لهم الحق في الحصول على فرصة عمل أما بخصوص أولاد موظفي المديرية فالحقيقة إننا التمسنا وزارة التربية بهذا الخصوص.

بعدها توجه الخريجون إلى مبنى محافظة بابل والتقى وفد منهم المسؤولين هناك قال احدهم: أن التربية فرقتنا بخراطيم المياه وقد جئنا هنا للتظاهر أمام المحافظة ومجلس المحافظة مطالبين بحقوقنا وأن هذه الحقوق قدمت بمذكرة إلى مجلس المحافظة تتضمن ما يأتي:

قيام مجلس المحافظة بتشكيل لجنة للنظر بالتعيينات وطلب إقالة مدير عام التربية لعدم نزاهته في استيعاب كل العاطلين وتوفير الدرجات الوظيفية لهم.

وقال أكرم محمد جاسم أحد المتظاهرين: لقد تظاهرنا وفقاً للقوانين والأصول مطالبين بحقنا في العمل إلا أن مدير تربية بابل استدعى الدفاع المدني لاستخدام المياه في تفريقنا، ونأمل من المسؤولين تحقيق مطالبنا وحقنا في العمل بعد معاناة طويلة.

الكهرباء والتربية والاتصالات ترد على ما نشرته (المدى)

بعثت وزارة الكهرباء والمديرية العامة لتربية بغداد الكرخ الاولى والشركة العامة للاتصالات والبريد بردود واجابات على مواضيع سبق ان نشرتها (المدى) في اعداد سابقة ننشرها نصا عملا بحرية الرأي الاخر:

الى / جريدة المدى الغراء

اشارة الى ما نشرته جريدتكم الموقرة ذات العدد (٣١٢ في ٢٠٠٥/٢/٦) تحت عنوان (مشاكل الكهرباء في حي المعلمين لم تنته وخدمات بلدية جلولاء في تناقص). نود ايضاح الاتي:

ان انقطاع اسلاك الضغطين العالي والواطيء حصل نتيجة زيادة الحمولة من قبل المواطنين.. وقد تم اتخاذ اللازم وابدال الاسلاك التالفة والمتقطعة كما تم تبديل قسم من المحولات حجم ٢٥٠كي . في الى حجم ٤٠٠كي في.

حامد خضير
مدير الاعلام وزارة الكهرباء

الى / جريدة المدى الغراء

اشارة الى ما نشرته جريدتكم بعددها (٣٢٨) في ٢٠٠٥/٢/٢٨ وتحت عنوان (من قضايا الناس) وبصدده اعلمتنا المديرية العامة لتربية بغداد الكرخ/ ١ بكتابها المرقم ١٠٨٤٩ في ٢٠٠٥/٣/٦ الآتي:

نود اعلامكم ان ما نشر في الجريدة حول اعفاء الطلبة الخارجيين اذ يبدو ان الموضوع نشر متأخرا في الجريدة لأنه حال صدور الامر باعفائهم تم ذلك، وان قسما من الذين ا عطوا مبالغ قبل صدور الامر تم ارجاع المبالغ لهم واذا كان هناك من تخلف عن ذلك لسبب او لآخر يستطيع مراجعتنا وسنعيد له المبلغ فورا.

فاضل طلال القريشي
مدير الاعلام التربوي الاقدم

الى/ رئاسة تحرير جريدة المدى

اشارة الى ما نشرته جريدتكم الغراء بعددها (٣٢٩) في ٢٠٠٥/٣/١ تحت عنوان (البدء في تشغيل بدالة ١٤ تموز الحديثة) نود اعلامكم بمايلي:

الشركة العامة للاتصالات ستقوم بتحويل الارقام العاملة على البدالة الجديدة بدون أية كلفة وكذلك ستقوم بفتح خدمة الكاشف مباشرة وسيتم استحصال التعرفة البالغة (٦٠٠٠) ستة الالاف دينار عند اول قسط هاتفي...

معاون المدير العام للشؤون الفنية

محاضرو مدارس اليافعين يطالبون بالتعيين

إن السعي لاجتثاث الأمية في ظل معطيات الحياة الجديدة للعراقيين أصبح أمراً مسلماً به ولابد من تحقيقه وخاصة احتواء المتسربين من التعليم في المرحلة الابتدائية باعتبارها خطوة أولى في ذلك.. ويتطلب ذلك تكاتف الجهود بين التربويين وعوائل المتسربين.

وفي محافظة كربلاء تم إعداد المدارس الخاصة باليافعين إلا إنها لم تجد الدعم والعون من قبل وزارة التربية (المدى) حاورت بعض العاملين في الأسر التعليمية لتقف على أهم المعوقات التي تواجهها مدارس اليافعين.

مديرة مدرسة الهديل لليافعين (ام غيث)قالت جميع الملاك التعليمي هو تطوعي وقد وجدنا استجابة من قبل التلاميذ للتواصل في دراستهم بعد طول انقطاعهم عنها دام للبعض منهم مابين ثلاث الى خمس سنوات يرافقها في ذلك عدم تلبية مديرية تربية كربلا ء لكل متطلبات مرحلة التعليم لهذه الفئة لتعاود اندفاعها وتقليص نسبة الامية لدى ابناء وبنات كربلاء فالمعلمات يضطرون الى الانفاق من جيوبهن الخاصة من دون ان يلتفت إليهن احد من المسؤولين في التربية لإنجاح هذه المهمة التربوية الإنسانية.موظف التنظيف. وحرب التعيينات

الانسة حوراء معلمة متطوعة في مدرسة الهديل ومعها مجموعة من المعلمات وصفت الحالة غير المسبوقة في تعليم اليافعين بأنها تدعو للفرح بأنك تجد مجموعة من الطلاب عادوا للدراسة بحرص عالٍ من دون ان يوازيه دعم من قبل التربية لهؤلاء التلاميذ والملاك التعليمي فالتلميذة تتعايش بصعوبة في هذه المدارس لكي تثبت تفوقها وهي لم تحصل على المناهج الدراسية الكاملة وهذه اسباب مجهولة لدينا ومن يتحدث بهذا الشان يعرض نفسه للعقوبة ومنها قطع الراتب وتضيف لقد اخذنا وعودا بالتعيين لكنه لم يصدر أي أمر بذلك بعد مرور اربعة اشهر من المباشرة بهذه الخطة ومن المفيد الاشارة اليه ان العديد من الطلبة يجلسون على الارض لقيام ادارات المدارس التي تتناوب معنا في هذه المدرسة باقفال الصفوف على الرحلات كذلك منع موظفي الخدمة من القيام بواجبهم بتنظيف الصفوف لذلك نضطر الى تكليف الطالبات بالتنظيف وتقوم موظفات الخدمة ببيع ماكولات على الطالبات كأنهن عين لهذا الغرض.

رحيم مهدي موسى محاضر في اللغة الانكليزية قال لقد تم اعتماد ٤٦٢ محاضراً في مدارس اليافعين البالغ عددها في كربلاء (٢٣) مدرسة ولم يعين فيها أي محاضر على الملاك الدائم برغم ما حققوه من نجاحات في هذه المدارس بلغت ٩٥٪.. وهنا نقول أين هي وعود وزير التربية التي أطلقها بتعيين المحاضرين أولاً ؟حميدة دبعون محاضرة في اللغة الانكليزية أيضاً قالت حققت نسبة نجاح وصلت الى ٩٣ ٪في تعليم اليافعين ولا اعتقد ان هذه النسبة سيحققها المتقاعدون الذين تريد التربية اعادتهم للوظيفة عوضا عنا واذا كانت التوجهات هي لتقديم العون لهذه الفئة فالى أي وقت نبقى ننتظر الاوامر بالتعيين؟